الخبراء أكدوا أنها مسئولية مشتركة بين الحكومة والمستثمرين

مع افتتاح ميناء شرق التفريعة فى بورسعيد بدأت أولى خطوات تنفيذ الحلم المصرى فى تحقيق طفرة اقتصادية جديدة تجاوزتنا فيها العديد من الدول، وأكد الخبراء أن ذلك الحلم لن يكتمل إلا بأن يكون العمل فى الميناء والمشروعات المقامة فى هذه المنطقة على نفس المستوى الذى تقدمه المناطق المماثلة فى الصين وسنغافورة وجبل على فى دبى.. كما أكد الخبراء أن نجاح هذه المنطقة يعد مسئولية مشتركة بين الحكومة والمستثمرين سواء كانوا مصريين أو عرباً وأجانب، وذلك من خلال توفير البنية الأساسية الكاملة بأسعار تنافسية أو تهيئة المناخ الجيد للاستثمار واتاحة دور أكبر للقطاع الخاص فى تقديم الخدمات المطلوبة.. وفيما يلى المواصفات والاشتراطات التى يطرحها الخبراء وتكفل دخول حاويات النجاح إلى ذلك المشروع.

«حاويات النجاح».. كيف تدخل مشروع شرق التفريعة؟

يوضح فى البداية اللواء أحمد الصادق رئيس هيئة ميناء بورسعيد إن تكلفة مشروع ميناء شرق التفريعة بلغت مليار جنيه ويتضمن رصيفاً لاستقبال الحاويات بطول 1200 متراً ومساحة 600 ألف متر وبعمق يصل إلى 63 متراً ويشير إلى أنه تم إضافة 5 أوناش إلى جانب ثلاثة أوناش كانت تعمل بالميناء لزيادة القدرة على نقل الحاويات من السفن إلى الميناء ويقود هذه الأوناش مهندسون وفنيون على أعلى مستوى.. ويؤكد أن العمل فى الميناء خلال الفترة القادمة بهذه الإمكانيات سجعله قادراً على التعامل مع ما يقرب من 700 ألف حاوية.. وهو ما سيعمل على جذب كثير من المهندسين والفنيين والعمالة يصل عددها نحو 7 آلاف عامل.

ويشير إلى أن افتتاح هذا المشروع بهذه الإمكانيات سيختصر نحو 11 ساعة فى زمن المرور كما أن الأراضى المحيطة بالميناء والتى خصصت للمستثمرين ستتجاوز 50 مليون متر مربع ستباع بأسعار رمزية بشرط إقامة المشروعات الاستثمارية عليها ومنع المتاجرة فيها أو «تسقيعها» للمكسب منها حيث أن الأمل فى هذه المنطقة هو زيادة حركة التصدير واستيعاب ما يقرب من 300 ألف فرصة عمل وتوطين نصف مليون نسمة.

تعميم التجربة

ومن جانبه يدعو د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس لجنة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات إلى أن يتم على وجه السرعة تخصيص وزارة للاهتمام بهذه المنطقة وتتميز بالمرونة ولديها كوادر ذات كفاءات فى إدارة أعمالها لتتولى تطوير المنطقة وتعميم هذه التجربة فى مناطق أخرى، ويوضح أن نجاح مثل هذه التجربة كمنطقة صناعية جديدة على ضفاف ميناء شرق التفريعة يدعونا إلى تطبيق نفس النمط فى تعاملنا مع المدن الصناعية الأخرى وبنفس المميزات المطبقة.. مشيراً إلى أن هذه التجربة النموذجية محددة النطاق مع صغر حجمها سوف توفر لنا الخبرة التخصصية التى نحتاجها سواء فى الناحية الإدارية أو التنفيذية وتعظيم الإيجابيات وتدارك السلبيات ويؤكد أن ذلك المشروع يعد فرصة لتطبيق مفهوم المناطق الحرة الخاصة الصناعية كما أن إقامة الميناء بهذا الشكل سيتيح إقامة أنشطة كثيرة للمستثمرين كما سيخفف عليهم أعباء التصدير والشحن والنقل لمختلف أنحاء العالم.

ويتفق مع الرأى السابق الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق ويرى ضرورة الاهتمام أولاً بالنية الأساسية بالمشروع وللمنطقة الصناعية سواء من ناحية الأرصفة المجهزة وتوفير الخدمات من مياه وكهرباء وتركيبات وأوناش حديثة لنقل الحاويات، كما يجب تجهيز هذه البنية للمستثمر أيا كان نوعه أجنبياً أو عربياً أو محلياً بحيث تكون متفقة مع ما هو مطلوب ومطابقة للمواصفات العالمية.

تطبيق نظام الـB.O.T

ويضيف الدكتور يسرى طاحون الأستاذ المساعد بتجارة طنطا بضرورة أن يتم تقديم هذه الخدمات على أساس من التعاقد بنظام B.O.T بين الحكومة وبعض المستثمرين سواء الأجانب أو العرب حتى نضمن لها النجاح ويتم تسليمها بكفاءة عالية بالإضافة إلى توافر العمالة المؤهلة على أعلى مستوى.

كما يطالب د. طاحون بضرورة إعداد دراسات جدوى جديدة للمشروعات التى ستقام بهذه المناطق الصناعية سواء من حيث المكونات والمواد الخام والعمالة والتسويق العالمى، ويشير فى ذلك الإطار إلى التجارب الناجحة للمناطق الصناعية فى بعض الدول مثل المناطق الحرة الصناعية بالصين وبالدول العربية مثل منطقة جبل على بالإمارات والعقبة بالأردن.

ويرى د. وائل قرطام أستاذ الاقتصاد بتجارة القاهرة ضرورة المشاركة الفعلية للمستثمرين أنفسهم فى دراسات الجدوى للمشروعات وأن ترفع الدولة عن كاهلها هذه المهمة حتى يعلم المستثمر مدى السلبيات والإيجابيات فى الدراسة ويعمل على إزالة السلبيات وتعظيم الإيجابيات على أن يتزامن مع ذلك إزالة المشكلات والتعقيدات بحيث تحقق هذه المشروعات قيمة مضافة حقيقية فى مجال الاستثمار..

ويشترط الدكتور قرطام لنجاح هذه المنطقة الصناعية فى مشروع شرق التفريعة أن يكون لدى المستثمر خطة تسويقية عالمية يسعى بها لغزو الأسواق العالمية وتحقيق العائد اللازم مشيراً إلى أن هناك نماذج عالمية رائدة فى اعداد البنية التحتية للمناطق الصناعية الحرة يجب أن تسير عليها الدولة وأن تقوم بالتعاون مع المستثمرين لإزالة أى مشكلات تواجههم فى الخدمات: مياه ـ كهرباء ـ صرف صحى ـ والمحافظة على البيئة ـ وتوفير السكن ـ والخدمات اللازمة للعمالة بالمنطقة ـ العمل على توفير هذه الخدمات بأسعار رمزية بالاضافة إلى تقديم الحوافز للمستثمرين فى هذه المناطق الصناعية الحرة.

كما ترى الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة الدولة للبحث العلمى الأسبق أن أى مشاريع تقام باستثمارات أجنبية هى مكسب لمصر وشعبها وتؤكد على ضرورة أن تضع هذه الاستثمارات سواء كانت أجنبية أو عربية فى اعتبارها الأسواق العالمية والخارجية والمنافسة الضارية فيها حتى تتحقق الجدوى الاقتصادية منها وكذلك المتغيرات السريعة للتجارة العالمية وتدعو إلى الاقتداء بتجارب ودوروس دول شرق اسيا والتى تميزت صناعاتها بالجودة والسعر التنافسى بحيث استطاعت غزو جميع أسواق العالم، كما تطالب بأن يكون كل انتاج المشاريع فى المناطق الصناعية خاصة فى شرق التفريعة وشمال غرب السويس للتصدير.

وتؤكد د. فينيس أن ذلك إذا تم سيعد عيد جديدا لمصر كعبور أكتوبر 1973، شريطة أن يكون العمل بنفس روح أكتوبر بحيث يقوم المستثمرون بالبحث جديا عن القيمة المضافة فى انتاجهم من خلال استخدام الخطط والدراسات والابحاث العلمية والاستفادة من مئات الخبراء ومراكز البحوث فى مصر والابتعاد عن الانتاج الراكد وأن يكون الهدف الاساسى هو البحث عن الأسواق الخارجية.

الطريق للعالمية

ومن جانبه يوضح د. جمال زهران رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة قناة السويس أن افتتاح ميناء شرق التفريعة يهدف إلى أن يصبح مركزا لوجيستيا لخدمة جميع السفن التى تمر بالقناة وتقديم الميناء لخدمات تموين السفن وصيانتها والاصلاح وتلبية احتياجاتها من المواد الغذائية أو التموينية.

ويرى أن نجاح المشروعات الاستثمارية فى المناطق المحيطة بالميناء «شرق بورسعيد» يعتمد على الدولة والمستثمر على حد سواء وهو ما يتطلب تسهيل اجراءات هذة المشروعات كما حدث بالدول الأخرى. واعطائها الميزات التنافسية التى تحصل عليها المشروعات فى المناطق الصناعية الأخرى.

ويطالب د. زهران بالعمل على أن يكون ميناء شرق التفريعة مركزا لوجيستيا عالميا لتقديم الخدمات على أعلى المستويات للسفن والحاويات

العملاقة ويتطلب ذلك توفير وسائل الاتصالات اللازمة بالموانيد المحورية العالمية والتى تتوافر بها المواد والمهمات المساعدة فى عملية التصنيع وتعمل على تقديم خدمات ما بعد البيع أو الاصلاح للعملاء كما يجب العمل على تخفيض تكلفة خدمات الميناء وتقليل زمن التواجد بالميناء مع عرض سعر الخدمات لأسلوب العرض والطلب وضرورة أن يتم تقديم هذه الخدمات سواء فى هذا الميناء أو الموانىء المصرية الأخرى بنظام B.O.T.

■ فتحى السايح ■